جامعة الحسين بن طلال
٥ ٠ آذار ٢٠٢٥
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
رقم الوارد: ٤٧٩
رقم الملف: ٤٤٦٥

جامعة الحسين بن طلال
AL HUSSEIN BIN TALAL UNIVERSITY
٥ - آذار ٢٠٢٥
ديوان المشورة والتشريع
رقم الوارد: ١٥٤٧
رقم الملف: ١/٤٤

رئاسة الوزراء

الرقم ٥٦ / ٦/١٠ / ٥٠٨٥
التاريخ ٢٧ / شعبان / ١٤٤٦
الموافق ٢٠٢٥/٠٢/٢٦

معالي
سماحة
عطوفة

لاحقا لكتابي رقم (٥٦/١٠/٦/٤٣١٠٨) تاريخ ٢٠٢١/١٠/١١ ورقم (٥٦/١٠/٦/٣٤٥٦٢) تاريخ ٢٠٢٣/٦/١١ (المرفق صورة عنهما)، بخصوص ضبط جميع المسائل المتعلقة بالحصول على قروض ومنح خارجية من الجهات المانحة.

على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة والجامعات الرسمية والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة وأمانة عمان الكبرى والشركات المملوكة بالكامل للحكومة التقيد بما يلي:

- أن تكون المخاطبات الرسمية مع الجهات المانحة والتمويلية من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي استناداً لقانون التخطيط والتعاون الدولي رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٤.
- أن تقوم وزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول الاحتياجات التمويلية القطاعية والمؤسسية لضمان انسجامها مع أولويات ومشاريع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام وانسجامها مع الأولويات التنموية للجهات المانحة والتمويلية والسقوف المالية المتاحة ضمن الاتفاقيات والبرامج الإطارية مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية الموقعة أو قيد التحضير للأعوام الثلاثة القادمة.
- ألا يتم تقديم أي طلبات جديدة للحصول على دعم من المنح أو القروض التنموية أو دعم فني إلا بعد التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وأن يكون تقديم طلب التمويل الرسمي من خلال الوزارة حيث يتم مناقشة المواضيع الفنية المتعلقة بالتمويل بالتنسيق مع الوزارة المعنية وحسب متطلباتها، حيث يتطلب اللجوء للاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع التنموية التنسيق مع وزارة المالية للحصول على موافقة من لجنتي الدين العام (اللجنة الوزارية العليا لإدارة الدين العام ولجنة إدارة الدين العام على مستوى الأمناء العامين) قبل تقديم طلب اقتراضي خارجي.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة إلى معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي/
إشارة لكتابكم رقم (١٧٣٩/٤١/٢/٥) تاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٣
٢٠٢٥/٢/٢٥ م.ع

قبول

رئاسة مجلس الوزراء

وتستمر المسيرة

الرقم ٥٦ / ٦/١٠ / ٤٣١٠٨
التاريخ ٤ / ربيع الاول / ١٤٤٣
الموافق ٢٠٢١/١٠/١١

معالي
سماحة
عطوفة

لاحقا لكتابي رقم ٢٥٠٨/٦/١٠/٥٦ تاريخ ٢٠١٩/١/١٤ ، ونظرا لقيام بعض الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة بإجراء مخاطبات مباشرة مع الدول والجهات التمويلية والمانحة .

أوكد على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقديم طلبات الحصول على التمويل والمساعدات الفنية أو المنح أو القروض الخارجية من الدول والجهات التمويلية والمانحة ، وعدم إجراء أي اتصالات مباشرة أو مفاوضات مع مؤسسات ومصادر التمويل الخارجي بهدف الحصول على تمويل منها دون التنسيق المسبق مع الوزارة ، باعتبارها الجهة القانونية المخولة بهذه العمليات سندا للمادة (١٩) من قانون التخطيط رقم (٦٨) لسنة ١٩٧١ ، وذلك بهدف ضمان تقديم رؤية واضحة ومحدده ومتكاملة لأولوياتنا التنموية الوطنية وتعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية المتوفرة بالشكل الامثل .

واقبلوا فائق الاحتـــرام.

رئيس الـــوزراء

نسخة /إلى معالي وزير التخطيط والتعاون الدولـــي،
إشارة لكتابكم رقم ٨٠٢٣/٤١/٢/٥ تاريخ ٢٠٢١/١٠/٥

١٠/٧
٤٠٤

Scanned with CamScanner

رئاسة الوزراء

الرقم ٥٦ / ٦/١٠ / ٣٤٥٦٢
التاريخ ٢٢ / ذو القعدة / ١٤٤٤
الموافق ٢٠٢٣/٠٦/١١

هام وعاجل

معالي وزير

بهدف ضبط جميع المسائل المتعلقة بالحصول على قروض ومنح خارجية من الجهات المانحة.

وجّه مجلس الوزراء في جلسته المُنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧ إلى عدم إجراء إي مباحثات مباشرة مع أي من الجهات المانحة لغايات الحصول على منح وقروض إلا من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبعد إجراء التنسيق اللازم بشأنها مع وزارة المالية.

واقبلوا فائق الاحترام.

/ رئيس الوزراء

نسخة/إلى عطوفة أمين سر مجلس الوزراء

Scanned with CamScanner